المملكة المغربية
المجلس الأعلى للحسابات

تقرير بخصوص
فحص حسابات الحملات الانتخابية
للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية وللمترشحين

برسم اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين

- خلاصة -

ماي 2023

فهرس

تقديم 7

الجزء الأول: نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للهيئات السياسية والنقابية 8

أولا. موارد ونفقات الحملات الانتخابية للهيئات السياسية والنقابية 8

1. أهمية وتطور مساهمة الدولة 8

1.1. انخفاض مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية بنسبة 60% مقارنة مع اقتراع سنة 2015 ارتباطا بالتنظيم المتزامن للاقتراعات وبسياق الوضعية الوبائية 8

2.1. تغطية مساهمة الدولة ل 86% من مصاريف الحملات الانتخابية 9

3.1. تفاوت نسبة التمويل الذاتي للحملات الانتخابية حسب الهيئات السياسية والنقابية 9

2. وضعية النفقات المصرح بصرفها ونتائج تحليل صرف مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية 10

1.2. تنفيذ 84% من النفقات الانتخابية من طرف خمسة أحزاب وأربع منظمات نقابية 10

2.2. صرف 80% من نفقات الحملات الانتخابية لدعم المترشحين وتغطية تكاليف الدعاية والتواصل والطبع والاجتماعات والدعم المالي للفروع الجهوية 11

ثانيا. النتائج المتعلقة بوضعية الإدلاء بحسابات الحملات الانتخابية وبفحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف مساهمة الدولة 11

1. وضعية تقديم حسابات الحملات الانتخابية 11

1.1. تحسن مؤشر الإدلاء بحسابات الحملات الانتخابية داخل الأجل القانوني من طرف الهيئات السياسية والنقابية من 8 أحزاب إلى 13 ومن 3 نقابات إلى 7 مقارنة باقتراع 2015 ... 12

2.1. استقرار نسبي في معدل الإدلاء بحسابات الحملات الانتخابية خارج الأجل القانوني من طرف الهيئات السياسية والنقابية مقارنة باقتراع سنة 2015 12

3.1. مطابقة شكل تقديم الحسابات المودعة من طرف جميع الهيئات السياسية والنقابية للنماذج المحددة بموجب النصوص التنظيمية باستثناء حزب واحد 12

4.1. عدم تقيد خمسة أحزاب بإلزامية فتح حسابات بنكية خاصة بموارد ونفقات كل حملة انتخابية على حدة 13

2. انخفاض نسبة النفقات التي لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة من مجموع النفقات المصرح بصرفها من 10,48% إلى 3,67% مقارنة باقتراع 2015 13

3. ارتفاع نسبة النفقات التي لا تخص الحملات الانتخابية من مجموع النفقات المصرح بصرفها مقارنة باقتراع 2015 14

1.3. التصريح بصرف نفقات بمبلغ قدره 4,49 مليون درهم تم تنفيذها خارج الحيز الزمني للحملات الانتخابية 15

2.3. التصريح بصرف نفقات لا تندرج ضمن الغايات المحددة في إطار الحملات الانتخابية (212.824,40 درهم) 15

4. وضعية إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة 16
1.4. عدم تسجيل مبالغ دعم غير مستحقة.....16
2.4. إرجاع ثلاثة أحزاب لمبالغ دعم غير مستعملة إلى الخزينة وتخلف حزبين عن القيام بذلك.....16
3.4. حصر المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة في ما قدره 4,51 مليون درهم تهم خمسة أحزاب وثلاث منظمات نقابية.....17

الجزء الثاني: نتائج فحص حسابات الحملات الانتخابية للمترشحين 19

أولا. وضعية تقديم الوثائق والمستندات المكونة لحسابات الحملات الانتخابية.....19

1. إدلاء 94% من المترشحين بحسابات حملاتهم الانتخابية**..... 19**
2. إيداع 16% من المترشحين حسابات حملاتهم الانتخابية خارج الأجل القانوني**..... 19**
3. إعداد 94% من الحسابات المودعة وفق النموذج المحدد بموجب نص تنظيمي **..... 20**
4. عدم تخصيص 18% من المترشحين لحساب بنكي خاص بالحملة الانتخابية **..... 20**

ثانيا. التصريح بمصادر تمويل الحملات الانتخابية واحترام سقف مصاريفها 21

1. اقتصار الدعم المقدم للمترشحين على أربع هيئات سياسية ونقابية من أصل 27 هيئة **..... 21**
2. تصريح 73% من مترشحي المنظمات النقابية بغياب موارد لتمويل حملاتهم الانتخابية **..... 22**
3. عدم ثبوت ما يفيد تجاوز سقف المصاريف الانتخابية من طرف المترشحين الذين أدلوا بحسابات حملاتهم الانتخابية**..... 22**

ثالثا. ارتباط مجمل المصاريف المصرح بها بالحملات الانتخابية..... 22

1. الإدلاء بوثائق الإثبات المطلوبة..... 22
2. تبرير مصاريف الحملات الانتخابية 22

ملحقات

ملحق 1: الهيئات السياسية والنقابية التي أدلت بحساباتها خارج الأجل القانوني 23
ملحق 2: وضعية المبالغ الواجب إرجاعها من طرف الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية إلى الخزينة 28
ملحق 3: المعطيات المتعلقة بإيداع حسابات الحملات الانتخابية للمترشحين حسب انتمائهم السياسي أو النقابي أو المهني 26
ملحق 4: مؤشرات حول وضعية حسابات الحملات الانتخابية للمترشحين حسب الآجال 27
ملحق 5: المؤشرات المتعلقة بتخصيص حسابات بنكية لموارد ونفقات الحملات الانتخابية 28

تقديم

طبقا لأحكام الفصل 147 من الدستور ولمقتضيات المادة 97 من القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين والمادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والمادة 131 من القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، وكذا لمقتضيات المادة الثالثة من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، قام المجلس الأعلى للحسابات بفحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمتها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية وكذا حسابات الحملات الانتخابية للمترشحين، وذلك برسم اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

واعتبارا لتنظيم مختلف الاقتراعات في فترة زمنية وجيزة بما في ذلك تنظيم الاقتراعات المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس النواب ومجالس الجماعات والجهات في اليوم نفسه والإكراهات الناتجة عن ذلك في ما يخص احترام الآجال القانونية لإيداع حسابات الأحزاب السياسية والمترشحين، أبدى المجلس مرونة في تلقي الحسابات على الرغم من التأخر المسجل في إيداعها الذي بلغ 227 يوما بالنسبة لحزب سياسي و 205 يوما بالنسبة لمنظمة نقابية حتى يتم بلوغ نسب إيداع مرتفعة لتأمين شمولية التقرير. كما أبدى المجلس مرونة أيضا في مباشرة مسطرة الإعذارات من خلال منح شهر إضافي قبل تفعيلها.

وبالنظر إلى تحقيق نسبة إيداع حسابات الحملات الانتخابية تعادل 100% بالنسبة للأحزاب السياسية وانحصار عدم الإيداع في 6 % من وكلاء لوائح الترشيح و9% من المترشحين الفرديين وحرصا على راهنية أعمال المجلس، فقد تقرر إصدار التقرير الحالي بعد حصر آخر المعطيات بتاريخ 16 ماي 2023 أي تاريخ الشروع في التداول بشأنه. ***لذلك فإن هذا التقرير لا يتضمن نتائج بحث حسابات الحملات الانتخابية المتعلقة بالمترشحين التي لم تستكمل المسطرة بشأنهم.***

وتعرض الخلاصة التالية أبرز نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمتها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية (الجزء الأول) وكذا فحص حسابات الحملات الانتخابية للمترشحين (الجزء الثاني) بعد الأخذ بعين الاعتبار أجوبة الهيئات السياسية والنقابية والمترشحين.

الجزء الأول: نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للهيئات السياسية والنقابية

أولا. موارد ونفقات الحملات الانتخابية للهيئات السياسية والنقابية

1. أهمية وتطور مساهمة الدولة

بلغت مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية ما يناهز 19,34 مليون درهم، تم توزيعه على 12 حزبا سياسيا (11,34 مليون درهم) و11 منظمة نقابية (8 مليون درهم). وتشكل هذه المبالغ 95% و100% من مجموع الاعتمادات المرصودة المحددة في مبلغ 12 و8 مليون درهم، على التوالي للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية بموجب قرار رئيس الحكومة رقم 3.26.21 الصادر في 26 ماي 2021.

ومن خلال تحليل المعطيات الواردة في الحسابات المدلى بها تم تسجيل ما يلي:

1.1. انخفاض مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية بنسبة 60% مقارنة مع اقتراع 2015 ارتباطا بالتنظيم المتزامن للاقتراعات وبسياق الوضعية الوبائية

شهدت مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية انخفاضا بنسبة 60% مقارنة مع اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين، بحيث بلغ الدعم المالي الذي تم منحه حينئذ ما يناهز 48,42 مليون درهم لفائدة 10 أحزاب سياسية (28,42 مليون درهم) وتسع منظمات نقابية (20 مليون درهم). ويعزى هذا الانخفاض لتنظيم استحقاقات انتخاب أعضاء مجلسي البرلمان ومجالس الجماعات الترابية خلال نفس الفترة من سنة 2021 (8 و21 سبتمبر و5 أكتوبر 2021) ولتزامنها مع التدابير الوقائية من جائحة فيروس كورونا والتي فرضت على الهيئات السياسية والنقابية تكثيف الاعتماد على تقنيات التواصل عن بعد لتنظيم الاجتماعات واللقاءات المتعلقة بحملاتها الانتخابية.

2.1. تغطية مساهمة الدولة ل 86% من مصاريف الحملات الانتخابية

بلغت مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية ما يناهز 19,34 مليون درهم، فيما بلغت المصاريف الانتخابية المصرح بصرفها من طرف الهيئات السياسية والنقابية ما قدره 22,52 مليون درهم. وبذلك غطت مساهمة الدولة 86% من المصاريف الانتخابية المصرح بها.

في هذا الصدد، استفادت خمسة أحزاب من أصل 12 حزبا من مبلغ إجمالي قدره 9,86 مليون درهم، أي 87% من مجموع الدعم العمومي الممنوح لهذه الغاية (11,34 مليون درهم)، ويتعلق الأمر بحزب التجمع الوطني للأحرار (26%) وحزب الأصالة والمعاصرة (21%) وحزب الاستقلال (18%) وحزب الحركة الشعبية (13%) وحزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (9%).

كما استفادت أربع نقابات من أصل 11 بمبلغ إجمالي قدره 7,14 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة 89% من مجموع الدعم الذي تم منحه للمنظمات النقابية (8 مليون درهم)، في إطار مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية ويتعلق الأمر بالاتحاد المغربي للشغل (38%) والاتحاد العام للشغالين بالمغرب (27%) والكونفدرالية الديمقراطية للشغل (15%) والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (9%).

3.1. تفاوت نسبة التمويل الذاتي للحملات الانتخابية حسب الهيئات السياسية والنقابية

لم يتجاوز التمويل الذاتي للأحزاب السياسية لحملاتها الانتخابية نسبة 8%. في هذا الصدد، قامت خمسة أحزاب بتغطية جميع مصاريف حملاتها الانتخابية بواسطة الدعم العمومي دون اللجوء للتمويل الذاتي، ويتعلق الأمر بكل من حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الاستقلال وحزب الحركة الشعبية وحزب الاتحاد الدستوري وحزب الإصلاح والتنمية. بينما تراوحت نسبة التمويل الذاتي للحملات الانتخابية لخمسة أحزاب ما بين 1% و7%، وهي حزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب الأمل وحزب جبهة القوى الديمقراطية. فيما بلغ هذا التمويل الذاتي26% بالنسبة لحزب العدالة والتنمية و 83% بالنسبة لحزب التقدم والاشتراكية.

في نفس السياق، بلغت نسبة التمويل الذاتي للحملات الانتخابية للمنظمات النقابية 29%. فباستثناء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي غطت جميع مصاريف حملاتها الانتخابية بواسطة الدعم العمومي، تراوحت نسبة التمويل الذاتي لأربع نقابات ما بين 3% و14%، ويتعلق الأمر بالمنظمة الديمقراطية للشغل واتحاد عمال المغرب وفيدرالية النقابات الديمقراطية واتحاد النقابات الديمقراطية، وما بين 22% و44% بالنسبة لأربع نقابات أخرى وهي الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب والفدرالية الديمقراطية للشغل. فيما بلغت نسبة التمويل الذاتي للحملات الانتخابية للاتحاد العام الديمقراطي للشغالين بالمغرب والكونفدرالية الوطنية للشغل على التوالي 56% و69%.

2. وضعية النفقات المصرح بصرفها ونتائج تحليل صرف مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية

بلغت نفقات الحملات الانتخابية المصرح بصرفها ما يناهز 22,52 مليون درهم، تتوزع ما بين الأحزاب السياسية (11,25 مليون درهم) والمنظمات النقابية (11,27 مليون درهم). وقد بين تحليل هذه النفقات ما يلي:

1.2. تنفيذ 84% من النفقات الانتخابية من طرف خمسة أحزاب وأربع منظمات نقابية

تم تنفيذ 84% من النفقات الانتخابية المصرح بصرفها من طرف خمسة أحزاب وأربع منظمات نقابية. في هذا الصدد، بلغت المصاريف الانتخابية لحزب التجمع الوطني الأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال وحزب الحركة الشعبية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ما يزيد على 8,88 مليون درهم، أي ما يعادل 79% من مجموع النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية (11,25 مليون درهم).

كما بلغت المصاريف الانتخابية للاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ما يناهز 10,02 مليون درهم، أي ما يعادل 89% من مجموع النفقات المصرح بصرفها من طرف المنظمات النقابية (11,27 مليون درهم).

2.2. صرف 80% من نفقات الحملات الانتخابية لدعم المترشحين وتغطية تكاليف الدعاية والتواصل والطبع والاجتماعات والدعم المالي للفروع الجهوية

بين تحليل نفقات الحملات الانتخابية أن أربعة أصناف من المصاريف المنجزة شكلت ما يزيد على 67% من مجموع هذه النفقات، ويتعلق الأمر بتكاليف تنظيم اللقاءات والاجتماعات العامة (20%) ومصاريف الدعاية والتواصل (18%) والدعم المالي المقدم للمترشحين (16%) وتكاليف الصحافة والطبع (13%) وكذا الدعم المالي المقدم من طرف منظمة نقابية لفروعها الجهوية (12 %).

وفيما يخص توزيع هذه النفقات حسب الهيئات، شكل الدعم المالي للمترشحين أهم مصاريف الحملات الانتخابية للأحزاب (3,48 مليون درهم) متبوعا بتكاليف تنظيم الاجتماعات واللقاءات (3,24 مليون درهم). وفي المقابل شكل الدعم المالي المقدم من طرف منظمة نقابية أهم مصاريف حملتها الانتخابية (2,81 مليون درهم) متبوعا بمصاريف الدعاية والتواصل. (2,56 مليون درهم).

ثانيا. النتائج المتعلقة بوضعية تقديم حسابات الحملات الانتخابية وبفحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف مساهمة الدولة

1. وضعية تقديم حسابات الحملات الانتخابية

طبقا لمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والمادة الرابعة من المرسوم رقم 2.15.451 سالفي الذكر، يتعين على الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المستفيدة من مساهمة الدولة الإدلاء بحسابات حملاتها الانتخابية إلى المجلس داخل أجل لا يزيد على أربعة أشهر من تاريخ صرف هذه المساهمة. وتتكون هذه الحسابات من جرد للنفقات المنجزة مرفق بمستندات إثبات صرف المساهمة المذكورة.

في هذا الإطار سجل المجلس ما يلي:

1.1. تحسن مؤشر الإدلاء بحسابات الحملات الانتخابية داخل الأجل القانوني من طرف الهيئات السياسية والنقابية من 8 أحزاب إلى 13 ومن 3 نقابات إلى 7 مقارنة باقتراع 2015

قامت جميع الهيئات السياسية والنقابية المستفيدة من مساهمة الدولة بإيداع حسابات حملاتها الانتخابية لدى المجلس، منها ستة أحزاب وسبع منظمات نقابية داخل الأجل القانوني.

2.1. استقرار نسبي في معدل الإدلاء بحسابات الحملات الانتخابية خارج الأجل القانوني من طرف الهيئات السياسية والنقابية مقارنة باقتراع 2015

قدمت ستة أحزاب وأربع منظمات نقابية حساباتها بعد انصرام الأجل القانوني مقابل خمسة أحزاب وست نقابات برسم اقتراع 2015. وقد تراوح عدد أيام التأخير ما بين 116 و227 يوما بالنسبة لأربع هيئات، وهي حزب الإصلاح والتنمية وحزب جبهة القوى الديمقراطية وحزب العدالة والتنمية واتحاد عمال المغرب، وما بين 16 يوما و77 يوما بالنسبة لخمس هيئات، وهي حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب التقدم والاشتراكية والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والكونفدرالية الوطنية للشغل والمنظمة الديمقراطية للشغل، ويوم واحد من التأخير بالنسبة لحزب الاستقلال (الملحق 1).

لذلك، يوصي المجلس الأعلى للحسابات الهيئات السياسية والنقابية بالحرص على تقديم حسابات حملاتها الانتخابية في الآجال المقررة في القانون التنظيمي رقم 29.11 والمرسوم رقم 2.15.45.

3.1. مطابقة شكل تقديم الحسابات المودعة من طرف جميع الهيئات السياسية والنقابية للنماذج المحددة بموجب النصوص التنظيمية باستثناء حزب واحد

سجل المجلس أنه، باستثناء حزب الإصلاح والتنمية، أدلت باقي الهيئات السياسية والنقابية المشاركة في الاقتراع المذكور بحساباتها وفق النماذج المحددة بموجب القرارين المشتركين لوزير الداخلية ووزير العدل ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2297.21 ورقم 2298.21 الصادرين في 16 غشت 2021.

4.1. عدم تقيد خمسة أحزاب بإلزامية فتح حسابات بنكية خاصة بموارد ونفقات كل حملة انتخابية على حدة

طبقا لمقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، يتعين على الأحزاب السياسية فتح حساب بنكي خاص بموارد ومصاريف حملاتها الانتخابية.

في هذا الإطار، قام سبعة أحزاب من أصل 12 بتخصيص حساب بنكي لموارد ومصاريف حملاتها الانتخابية، فيما اكتفى حزب العدالة والتنمية بفتح حساب بنكي واحد لجميع حملاته الانتخابية التشريعية وقامت أربعة أحزاب بتخصيص حساب بنكي واحد لحملاتها الانتخابية برسم جميع الاقتراعات التي شاركت فيها. ويتعلق الأمر بكل من حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب جبهة القوى الديمقراطية وحزب الأمل وحزب الإصلاح والتنمية.

وتجدر الإشارة إلى أن إلزامية فتح حساب بنكي للحملات الانتخابية لا تشمل بعد المنظمات النقابية.

واستنادا لذلك، يوصي المجلس الأعلى للحسابات الأحزاب السياسية بالتقيد بالمقتضيات الخاصة بإلزامية فتح حساب بنكي مخصص لموارد ومصاريف كل حملة انتخابية على حدة.

2. انخفاض نسبة النفقات التي لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة من مجموع النفقات المصرح بصرفها من 10,48 % إلى 3,67 % مقارنة باقتراع 2015

بلغت نسبة النفقات التي لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة 3,67% من مجموع النفقات المصرح بصرفها برسم اقتراع 2021، مقابل 10,48% برسم اقتراع 2015.

وسجل المجلس أن النفقات المصرح بصرفها من طرف الهيئات السياسية والنقابية البالغ قدرها 22,52 مليون درهم قد تم دعمها بوثائق إثبات كافية، باستثناء صرف بعض النفقات بمبلغ إجمالي قدره 827.593,50 درهم. ويتوزع هذا المبلغ ما بين نفقات لم يتم دعم صرفها بأي وثائق إثبات (619.193,50 درهم) ونفقات تم دعم صرفها بوثائق إثبات غير كافية (208.400,00 درهم).

وفي نفس السياق، منح الإتحاد المغربي للشغل دعما ماليا للاتحادات المحلية والفيدراليات التابعة له بمبلغ إجمالي قدره 502.062,00 درهم. غير أن جزءا من هذا الدعم (38.562,00 درهم) لم يتم دعم صرفه بأي وثائق إثبات، فيما تم تبرير الجزء الآخر (463.500,00 درهم) بوثائق داخلية تفيد توصل المستفيدين بمبالغ مالية، عوض الإدلاء بوثائق الإثبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل (فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة.

كما قامت نفس المنظمة النقابية بدعم نفقات تخص تنظيم الاجتماعات (208.400,00 درهم) بوثائق إثبات غير كافية، بحيث تم الإدلاء بفاتورات لا تتضمن رقم القيد في السجل التجاري ورقم التعريف الضريبي ورقم القيد في الرسم المهني ورقم التعريف الموحد للمقاولة.

في نفس السياق، بررت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مبالغ تم تقديمها لأعضاء المكتب التنفيذي (105.800,00 درهم) بواسطة إشهادات تفيد توصل المستفيدين بالمبالغ المذكورة، عوض الإدلاء بوثائق الإثبات المطلوبة.

3. ارتفاع نسبة النفقات التي لا تخص الحملات الانتخابية من مجموع النفقات المصرح بصرفها مقارنة باقتراع 2015

بلغت النفقات التي لا تخص الحملات الانتخابية ما مجموعه 4,70 مليون درهم أي 20,87% من مجموع النفقات المصرح بصرفها برسم اقتراع 2021، مقابل 8,31% برسم اقتراع 2015.

وتتوزع هذه النفقات بين تلك التي تم إنجازها خارج الحيز الزمني المخصص للحملات الانتخابية (4,49 مليون درهم) وتلك التي لا تندرج ضمن الغايات المحددة في المادة الأولى من المرسوم رقم 2.15.451 سالف الذكر (0,21 مليون درهم)، وهو ما يخالف مقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والمادة 130من القانون رقم 57.11 سالفي الذكر، والتي توجب على الهيآت السياسية والنقابية أن تثبت أن المبالغ التي حصلت عليها قد تم استعمالها في الآجال ووفق الشكليات المحددة بموجب نص تنظيمي للغايات التي منحت من أجلها.

1.3. التصريح بصرف نفقات بمبلغ قدره 4,49 مليون درهم تم تنفيذها خارج الحيز الزمني للحملات الانتخابية

بلغت النفقات التي تم صرفها خارج الفترة المخصصة للحملات الانتخابية، والممتدة ما بين 6 غشت و4 نوفمبر 2021، ما مجموعه 4,49 مليون درهم، وتخص حزبا سياسيا واحدا وثلاث منظمات نقابية.

في هذا الصدد، صرح حزب الاستقلال بصرف نفقة تتعلق بالدعاية والتواصل تم تنفيذها بتاريخ 17 ماي 2021 (980.000,00 درهم).

كما قامت نقابة الإتحاد المغربي للشغل بالتصريح بنفقات بمبلغ إجمالي قدره 2.829.917,51 درهم تم صرفها خلال الفترة الممتدة من 3 أبريل إلى غاية 26 يوليو 2021، وتتعلق بإعانات مباشرة للاتحادات المحلية والجهوية (2.218.868,61 درهم) ومصاريف الطبع والإشهار (68.790,00 درهم) ومصاريف تنظيم الاجتماعات الانتخابية (274.915,23 درهم) ومصاريف أخرى متعلقة بالحملات الانتخابية (267.343,67 درهم).

في نفس السياق، قامت نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالتصريح بنفقات تتعلق بالإعلانات الانتخابية بمبلغ إجمالي قدره 301.640,00 درهم، تم صرفها بتاريخ 25 و26 نوفمبر 2021. كما صرحت الفيدرالية الديمقراطية للشغل بنفقات مختلفة بقيمة 376.754,30 درهم، تم صرفها خلال الفترة الممتدة من فاتح ماي إلى 5 يوليو 2021.

2.3. التصريح بصرف نفقات لا تندرج ضمن الغايات المحددة في إطار الحملات الانتخابية (212.824,40 درهم)

بلغ مجموع النفقات المنجزة في إطار الحملات الانتخابية التي لا تندرج ضمن الغايات المحددة في المادة الأولى من المرسوم رقم 2.15.451 ما قدره 212.824,40 درهما.

في هذا الصدد، صرح حزبا الحركة الشعبية والحركة الديمقراطية الاجتماعية بصرف نفقات تخص أتعاب المحامين ضمن مصاريف حملاتهما الانتخابية بدل إدراجها ضمن مصاريف التدبير، ويتعلق الأمر على التوالي بنفقات بقيمة 170.000,00 درهم و3.524,40 درهم. كما صرحت الفيدرالية الديمقراطية للشغل بنفقات تخص أجور العاملين عن شهري سبتمبر وأكتوبر 2021 ضمن تكاليف حملتها الانتخابية، بمبلغ إجمالي قدره 39.300,00 درهم.

4. وضعية إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة

طبقا لمقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والمادة 130 من القانون رقم 57.11 والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.15.451 سالفي الذكر، يتعين على الهيئات السياسية والنقابية إرجاع مبالغ الدعم، الممنوحة لها في شكل مساهمة في تمويل حملاتها الانتخابية، غير المستحقة أو غير المستعملة أو المستعملة لغير الغايات التي منحت من أجلها أو التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات.

وفي هذا الإطار، سجل المجلس ما يلي:

1.4. عدم تسجيل مبالغ دعم غير مستحقة

استفادت الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين، من إجمالي مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية لاحقا لهذا التاريخ (28 و29 أكتوبر 2021)، ودون حصولها على تسبيقات في هذا الشأن. وهو ما يعني عدم تسجيل أي مبالغ غير مستحقة في ذمة الهيئات المعنية.

2.4. إرجاع ثلاثة أحزاب لمبالغ الدعم غير المستعملة إلى الخزينة وتخلف حزبين عن القيام بذلك

سجل المجلس أن مجموع مبالغ الدعم الممنوح لخمس أحزاب سياسية فاق مبالغ النفقات المصرح بصرفها، وتبعا لذلك تم حصر مجموع المبالغ غير المستعملة فيما مجموعه 1.229.334,83 درهم.

في هذا الإطار قامت ثلاثة أحزاب بإرجاع مبلغ إجمالي قدره 1.009.072,58 درهم إلى الخزينة، يتوزع بين كل من حزب التجمع الوطني للأحرار (759.723,27 درهم) وحزب الاستقلال (238.200,01 درهم) وحزب الحركة الشعبية (11.149,30 درهم)، فيما لم يقم حزبان بإرجاع ما مجموعه 220.111,53 درهم إلى الخزينة، ويتعلق الأمر بمبلغ دعم قدره 100.000,00 درهم قدمه حزب الحركة الشعبية لمترشح صرح لدى المجلس بعدم إنجاز أي نفقة في إطار حملته الانتخابية، وبمبلغ الدعم العائد لحزب الإصلاح والتنمية بما مجموعه 120.111,53 درهم والذي لم يقم بصرف أي مبلغ بمناسبة الاقتراع المذكور.

3.4. حصر المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة في ما قدره 4,51 مليون درهم تهم خمسة أحزاب وثلاث منظمات نقابية

تبعا لنتائج فحص مستندات إثبات صرف المبالغ التي تسلمتها الهيئات السياسية والنقابية برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية، تم حصر المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة في 4.511.527,25 درهم، تهم خمسة أحزاب سياسية من أصل 12 وثلاث منظمات نقابية من أصل 11(الملحق 2).

في هذا الإطار، يوصي المجلس الأعلى للحسابات الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية بإرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة والتي لم يتم تبرير صرفها طبقا للغايات التي منحت من أجلها أو لم يتم الإدلاء بشأن صرفها بالمستندات والوثائق المثبتة المطلوبة، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.15.451 سالفي الذكر.

كما يوصي المجلس المصالح المختصة بوزارة الداخلية بمواكبة الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية من خلال تنظيم دورات تكوينية دورية هادفة لفائدة أطرها المكلفة بالتسيير المالي والإداري والمحاسبي بغرض تيسير وتعزيز فعالية التزامها بالقواعد القانونية والتنظيمية المتعلقة بإثبات صرف المبالغ التي تسلمتها برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية والإدلاء بالحسابات المتعلقة بها.

أبرز مؤشرات فحص حسابات الحملات الانتخابية للهيئات السياسية والنقابية لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات

الجزء الثاني: نتائج بحث حسابات الحملات الانتخابية للمترشحين

أولا. وضعية تقديم الوثائق والمستندات المكونة لحسابات الحملات الانتخابية

يتعين على المترشحين ايداع حسابات حملاتهم الانتخابية لدى المجلس داخل أجل ستين يوما من تاريخ الإعلان عن نتائج الاقتراع، واستنادا إلى ذلك، فإنهم ملزمون بإيداعها قبل متم 6 ديسمبر 2021، باعتبار أن نتائج الاقتراع تم الاعلان عنها بتاريخ 6 أكتوبر 2021، وذلك عملا بمقتضيات المادة 96 من القانون التنظيمي رقم 28.11. في هذا الإطار، سجل المجلس الملاحظات التالية:

1. إدلاء 94% من المترشحين بحسابات حملاتهم الانتخابية

أودع 161 مترشحا من أصل 171 حسابات حملاتهم الانتخابية لدى المجلس، وهو ما يعادل نسبة 94% من مجموع المترشحين في إطار الاقتراع المذكور. ويتوزع المترشحون الذين أدلوا بحسابات حملاتهم الانتخابية ما بين 140 وكيل لائحة من أصل 148 (95%) و21 مترشح فردي من أصل 23 (91%)، فيما تخلف عن القيام بذلك 10 مترشحين غير منتخبين، من بينهم ثمانية وكلاء لوائح ترشيح ومترشحين فرديين إثنين (الملحق 3).

2. إيداع 16% من المترشحين حسابات حملاتهم الانتخابية خارج الأجل القانوني

طبقا لمقتضيات المادة 96 من من القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين، يجب على وكيل كل لائحة ترشيح أو كل مترشح، حسب الحالة، أن يودع، داخل أجل ستين يوما من تاريخ الإعلان عن نتائج الاقتراع لدى المجلس الأعلى للحسابات، حساب حملته الانتخابية. في هذا الصدد، أدلى 133 مترشحا بحسابات حملاتهم الانتخابية داخل الأجل القانوني، مقابل 28 مترشحا خارج الأجل القانوني، من بينهم ستة مستشارين منتخبين. ويتعلق الأمر ب 22 وكيل لائحة وستة مترشحين فرديين (الملحق 4).

3. إعداد 94% من الحسابات المودعة وفق النموذج المحدد بموجب نص تنظيمي

بين فحص حسابات الحملات الانتخابية قيام 151 مترشح من أصل 161، أي 94% من مجموع الحسابات المقدمة، بإعداد حسابات حملاتهم الانتخابية وفق النموذج المحدد بالقرار المشترك سالف الذكر رقم 2299.21، مع تضمينها بيانا مفصلا لمصادر التمويل وجردا للمبالغ التي تم صرفها مرفقا بالوثائق التي تثبت صرفها. فيما لم يحترم عشرة مترشحين النموذج المذكور، وذلك كما هو مبين بالجدول التالي:

الجدول 1: عدد المترشحين الذين لم يلتزموا بنموذج الحساب المحدد بموجب نص تنظيمي حسب انتماءهم السياسي أو النقابي أو المهني

الهيئات السياسية والنقابية	عدد المترشحين الذين لم يقوموا بإعداد حسابات حملاتهم الانتخابية وفق النموذج المحدد
حزب التجمع الوطني للأحرار	4
حزب التقدم والاشتراكية	1
بدون انتماء لحزب سياسي	1
الاتحاد الوطني للشغالين بالمغرب	1
الفيدرالية الوطنية للشغل	1
اتحاد عمال المغرب	1
الفيدرالية الوطنية للشغل	1

4. عدم تخصيص 18% من المترشحين لحساب بنكي خاص بالحملة الانتخابية

من أجل تيسير عمليات متابعة ومراقبة مصادر تمويل الحملات الانتخابية وأوجه صرف النفقات المتعلقة بها، يشير القرار المشترك المشار إليه أعلاه رقم 2299.21 إلى ضرورة تقديم وكلاء لوائح الترشيح والمترشحين الفرديين لما يفيد فتح حساب بنكي خاص بحملاتهم الانتخابية.

في هذا الإطار، سجل المجلس بأن 82% من مترشحي الأحزاب السياسية قاموا بتخصيص حساب بنكي لحملاتهم الانتخابية، فيما تخلف عن القيام بذلك 26 مترشحا (18%).

كما قام خمسة مترشحين ينتمون للمنظمات النقابية من أصل تسعة بفتح حساب بنكي خاص بحملاتهم الانتخابية، وتخلف عن القيام بذلك أربعة مترشحين. يشار إلى جميع مترشحي المنظمات المهنية للمشغلين خصصوا حسابات بنكية لحملاتهم الانتخابية (الملحق 5).

في هذا الإطار، يوصي المجلس الأحزاب السياسية بحث وكلاء لوائح الترشيح والمترشحين على إعداد حساب الحملة الانتخابية وفق النموذج المحدد بموجب القرار رقم 2299.21 وإيداعه داخل الآجال القانونية المحددة وكذا التقيد بإلزامية تخصيص حساب بنكي لموارد حملته الانتخابية ومصاريفها.

ثانيا. التصريح بمصادر تمويل الحملات الانتخابية واحترام سقف مصاريفها

بلغت الموارد المصرح بها من طرف المترشحين ما قدره 11,65 مليون درهم، توزعت ما بين التمويلات الذاتية (69%) والدعم المالي المقدم من طرف بعض الأحزاب أو المنظمات النقابية لمترشحيها (31%).

في هذا الإطار، سجل المجلس أن كل المترشحين الذين أدلوا بحسابات حملاتهم الانتخابية قدموا بيانات بمصادر تمويلها.

وقد مكن تحليل هذه البيانات من تسجيل ما يلي:

1. اقتصار الدعم المقدم للمترشحين على أربع هيئات سياسية ونقابية من أصل 27 هيئة

اقتصر الدعم المقدم من طرف الهيئات السياسية والنقابية لتمويل حملات مترشحيها على حزبين من أصل 13، وهما حزبا التجمع الوطني للأحرار (62%) والحركة الشعبية (53%)، وعلى منظمتين نقابيتين من أصل 11، وهما فيدرالية النقابات الديمقراطية (100%) والكونفدرالية الوطنية للشغل (86%).

2. تصريح 73% من مترشحي المنظمات النقابية بغياب موارد لتمويل حملاتهم الانتخابية

صرح مترشحو ثمانية (8) منظمات نقابية ومترشح بدون انتماء لمنظمة مهنية للمشغلين بعدم تعبئتهم لأي موارد من أجل تمويل حملاتهم الانتخابية، ويتعلق الأمر بمترشحي الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب والفيدرالية الديمقراطية للشغل والمنظمة الديمقراطية للشغل واتحاد النقابات الديمقراطية والاتحاد العام الديمقراطي للشغالين بالمغرب.

3. عدم ثبوت ما يفيد تجاوز سقف المصاريف الانتخابية من طرف المترشحين الذين أدلوا بحسابات حملاتهم الانتخابية

نصت المادة الأولى من المرسوم رقم 2.15.452 على تحديد سقف المصاريف الانتخابية في 300.000 درهم لكل مترشح ومترشحة لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين. في هذا الإطار، بلغ مجموع النفقات المصرح بصرفها من طرف المترشحين ما قدره 11,32 مليون درهم، أي بمعدل مصاريف انتخابية ناهزت 17.935 درهم لكل مترشح، سواء في إطار الاقتراع باللائحة (610 مترشحا) أو الاقتراع الفردي (21 مترشحا)، وهو ما يمثل نسبة 6% من السقف المذكور).

ثالثا. تبرير مصاريف الحملات الانتخابية

1. الإدلاء بوثائق الإثبات المطلوبة

سجل المجلس بأن كل النفقات المصرح بصرفها من طرف المترشحين قد تم دعم صرفها بوثائق إثبات كافية.

2. تبرير مصاريف الحملات الانتخابية

سجل المجلس بأن كل النفقات المصرح بصرفها من طرف المترشحين تندرج ضمن الغايات المحددة بموجب المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.15.452، وتم إنجازها داخل الحيز الزمني للحملة الانتخابية، المحدد في الفترة الممتدة من يوم الجمعة 3 سبتمبر إلى غاية يوم الأربعاء 20 أكتوبر 2021.

أبرز مؤشرات فحص حسابات الحملات الانتخابية للمترشحين لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات

ملحق 1: الهيئات السياسية والنقابية التي أدلت بحساباتها خارج الأجل القانوني

الهيئة	تاريخ الإيداع	عدد أيام التأخير
الأحزاب السياسية		
حزب الإصلاح والتنمية	13 أكتوبر 2022	227 يوما
حزب جبهة القوى الديمقراطية	27 يونيو 2022	119 يوما
حزب العدالة والتنمية	24 يونيو 2022	116 يوما
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	14 أبريل 2022	45 يوما
حزب التقدم والاشتراكية	16 مارس 2022	16 يوما
حزب الاستقلال	01 مارس 2022	يوم واحد
المنظمات النقابية		
اتحاد عمال المغرب	21 سبتمبر 2022	205 يوما
الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	16 ماي 2022	77 يوما
الكونفدرالية الوطنية للشغل	25 مارس 2022	25 يوما
المنظمة الديمقراطية للشغل	18 مارس 2022	18 يوما

ملحق 2: وضعية المبالغ الواجب إرجاعها من طرف الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية إلى الخزينة (بالدرهم)

الهيئات السياسية والنقابية		مبالغ الدعم غير المستعملة	النفقات المنجزة خارج الحيز الزمني للحملات الانتخابية	النفقات التي لا تدرج ضمن غايات الحملات الانتخابية	النفقات التي لم يتم تقديم وثائق الإثبات بشأن صرفها	المجموع	التمويل الذاتي للحملة الانتخابية	المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة
		(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(ه = أ + ب + ج + د)	(و)	(ه - و)
الأحزاب السياسية	حزب الاستقلال		980 000,00			980 000,00		980 000,00
	حزب الحركة الشعبية	100 000,00		170 000,00		270 000,00		270 000,00
	حزب الإصلاح والتنمية	120 111,53				120 111,53		120 111,53
	حزب جبهة القوى الديمقراطية				8 131,50	8 131,50	339,62	7 791,88
	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية			3 524,40		3 524,40		3 524,40
	المجموع	220 111,53	980 000,00	173 524,40	8 131,50	1 381 767,43	339,62	1 381 427,81
المنظمات النقابية	الاتحاد المغربي للشغل		2 829 917,51		502 062,00	3 331 979,51	850 097,56	2 481 881,95
	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل		301 640,00		105 800,00	407 440,00		407 440,00
	الفيدرالية الديمقراطية للشغل		376 754,30	39 300,00	3 200,00	419 254,30	178 476,81	240 777,49
	المجموع		3 508 311,81	39 300,00	611 062,00	4 158 673,81	1 028 574,37	3 130 099,44
	المجموع العام	220 111,53	4 488 311,81	212 824,40	619 193,50	5 540 441,24	1 028 913,99	4 511 527,25

ملحق 3: المعطيات المتعلقة بإيداع حسابات الحملات الانتخابية للمترشحين حسب انتمائهم السياسي أو النقابي أو المهني

الهيئات	المترشحون		المصرحون		المتخلفون عن الإيداع		نسبة الإيداع
	وكلاء لوائح	مترشحون فرديون	وكلاء لوائح	مترشحون فرديون	وكلاء لوائح	مترشحون فرديون	
الأحزاب السياسية							
حزب التقدم والاشتراكية	7	1	5	1	2	-	%75
حزب الحركة الشعبية	15	3	13	3	2	-	%89
حزب الاتحاد الدستوري	10	0	9	0	1	-	%90
حزب التجمع الوطني للأحرار	26	8	25	7	1	1	%94
حزب الاستقلال	23	3	23	2	-	1	%96
حزب الأصالة والمعاصرة	24	4	24	4	-	-	%100
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	11	1	11	1	-	-	%100
حزب العدالة والتنمية	3	0	3	0	-	-	%100
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	2	0	2	0	-	-	%100
حزب جبهة القوى الديمقراطية	3	0	3	0	-	-	%100
حزب الأمل	1	0	1	0	-	-	%100
حزب الوحدة والديمقراطية	1	0	1	0	-	-	%100
حزب الإصلاح والتنمية	1	0	1	0	-	-	%100
بدون انتماء لحزب سياسي	0	3	0	3	-	-	%100
المجموع	**127**	**23**	**121**	**21**	**6**	**2**	95%
المنظمات النقابية							
الاتحاد العام الديمقراطي للشغالين بالمغرب	1	-	0	-	1	-	%0
المنظمة الديمقراطية للشغل	1	-	-	-	1	-	%0
الاتحاد المغربي للشغل	1	-	1	-	-	-	%100
الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	1	-	1	-	-	-	%100
الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	1	-	1	-	-	-	%100
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	1	-	1	-	-	-	%100
الفدرالية الديمقراطية للشغل	1	-	1	-	-	-	%100
اتحاد عمال المغرب	1	-	1	-	-	-	%100
فيدرالية النقابات الديمقراطية	1	-	1	-	-	-	%100
الكونفدرالية الوطنية للشغل	1	-	1	-	-	-	%100
اتحاد النقابات الديمقراطية	1	-	1	-	-	-	%100
المجموع	**11**	**0**	**9**	**0**	**2**	**0**	82%
الهيئات المهنية للمشغلين							
الاتحاد العام لمقاولات المغرب	5	-	5	-	-	-	%100
بدون انتماء لمنظمة مهنية للمشغلين	5	-	5	-	-	-	%100
المجموع	10	0	10	0	0	0	%100
المجموع العام	**148**	**23**	**140**	**21**	**8**	**2**	%94

ملحق 4: مؤشرات حول وضعية حسابات الحملات الانتخابية للمترشحين حسب الآجال

الهيئات	المودعون حساباتهم				توزيع الحسابات حسب مدة التأخر في الإيداع			
	وكلاء لوائح		مترشحون فرديون					
	داخل الأجل	خارج الأجل	داخل الأجل	خارج الأجل	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر	عدد المنتخبين
الأحزاب السياسية								
حزب التجمع الوطني للأحرار	18	7	6	1	**5**	**1**	**2**	**5**
حزب الأصالة والمعاصرة	23	1	4	**0**			**1**	**-**
حزب الاستقلال	22	1	1	**1**	**2**	-	-	**1**
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	11	0	0	1	-	-	1	-
حزب الحركة الشعبية	12	1	2	**1**		**1**	**1**	**-**
حزب التقدم والاشتراكية	1	4	0	**1**		**4**	**1**	**-**
حزب الاتحاد الدستوري	5	4	0	**0**	**0**	**2**	**2**	**-**
حزب العدالة والتنمية	3	0	-	0	-	-	-	-
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	2	0	0	0	-	-	-	-
حزب جبهة القوى الديمقراطية	2	1	0	**0**	**0**		**1**	**-**
حزب الأمل	1	0	-	0	-	-	-	-
حزب الوحدة والديمقراطية	1	0	0	0	-	-	-	-
حزب الإصلاح والتنمية	1	0	-	0	-	-	-	-
بدون انتماء لحزب سياسي	0	0	2	1	-	-	1	-
المجموع	**102**	**19**	**15**	**6**	**7**	**8**	**10**	**6**
المنظمات النقابية								
الاتحاد المغربي للشغل	1		-	-	-	-	-	-
الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	1		-	-	-	-	-	-
الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	1		-	-	-	-	-	-
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	1		-	-	-	-	-	-
الفدرالية الديمقراطية للشغل	1		-	-	-	-	-	-
المنظمة الديمقراطية للشغل	0		-	-	-	-	-	-
اتحاد عمال المغرب	1		-	-	-	-	-	-
فيدرالية النقابات الديمقراطية	0	1			-	-	**1**	**-**
الكونفدرالية الوطنية للشغل	1		-	-	-	-	-	-
اتحاد النقابات الديمقراطية	0	1				**1**		**-**
الاتحاد العام الديمقراطي للشغالين بالمغرب	-	0	-	-	-	-	-	-
المجموع	**7**	**2**			**0**	**1**	**1**	**0**
الهيئات المهنية للمشغلين								
الاتحاد العام لمقاولات المغرب	4	1	-		-	-	**1**	**-**
بدون انتماء لمنظمة مهنية للمشغلين	5	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	9	1	0	0	0	0	1	0
المجموع العام	**118**	**22**	**15**	**6**	**7**	**9**	**12**	**6**

ملحق 5: المؤشرات المتعلقة بتخصيص حسابات بنكية لموارد ونفقات الحملات الانتخابية

الهيئات	حسابات الحملات المودعة	حالات فتح الحساب البنكي		حالات عدم فتح الحساب البنكي	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
الأحزاب السياسية					
حزب الوحدة والديمقراطية	1	0	0%	1	100%
حزب الاتحاد الدستوري	9	3	33%	6	67%
بدون انتماء لحزب سياسي	3	1	33%	2	67%
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	2	1	50%	1	50%
حزب التقدم والاشتراكية	6	4	67%	2	33%
حزب العدالة والتنمية	3	2	67%	1	33%
حزب جبهة القوى الديمقراطية	3	2	67%	1	33%
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	12	9	75%	3	25%
حزب الاستقلال	25	20	80%	5	20%
حزب التجمع الوطني للأحرار	32	30	94%	2	6%
حزب الحركة الشعبية	16	15	94%	1	6%
حزب الأصالة والمعاصرة	28	27	96%	1	4%
حزب الأمل	1	1	100%	0	0%
حزب الإصلاح والتنمية	1	1	100%	0	0%
المجموع	**142**	**116**	**82%**	**26**	**18%**
المنظمات النقابية					
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	1	0	0%	1	100%
الفيدرالية الديمقراطية للشغل	1	0	0%	1	100%
المنظمة الديمقراطية للشغل	0	0	0%	0	0%
اتحاد عمال المغرب	1	0	0%	1	100%
الكونفدرالية الوطنية للشغل	1	0	0%	1	100%
الاتحاد العام الديمقراطي للشغالين بالمغرب	0	0	0%	0	0%
الاتحاد المغربي للشغل	1	1	100%	0	0%
الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	1	1	100%	0	0%
الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	1	1	100%	0	0%
فيدرالية النقابات الديمقراطية	1	1	100%	0	0%
اتحاد النقابات الديمقراطية	1	1	100%	0	0%
المجموع	**9**	**5**	**56%**	**4**	**44%**
المنظمات المهنية للمشغلين					
الاتحاد العام لمقاولات المغرب	5	5	0%	0	0%
بدون انتماء لمنظمة مهنية للمشغلين	5	5	0%	0	0%
المجموع	**10**	**10**	**0%**	**0**	**0%**
المجموع العام	**161**	**131**	**81%**	**30**	**19%**